الفصل الرابع

الدولة والأمة والمواطنية العالمية

توطئة

إقترن فجر النهضة العربية بهذه المصطلحات في معركته التحررية مع الامبراطورية العثمانية (أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) ، متأثراً بالطبع بما كتب حولها في أوروبا . فيما بعد وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وخلال فترة الانتداب ، الذي لا يختلف عن الاستعمار في جوهره ، زاد الحديث عن هذه المصطلحات ، إنما متأثر هذه المرة بما كتب حولها أيضاً في شرق أوروبا الشرقية ، حيث برز النموذج الحضاري الجديد الذي يعتبر الحل الأمثل لمشكلة القوميات ، عنينا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . بعد الحرب العالمية الثانية ومع قيام المعسكر الاشتراكي ، حيث حصل في ميدان الواقع الحياتي صراع نتيجة الردات المختلفة على الأنظمة السائرة في طريق الاشتراكية في بعض بلدان أوروبا الشرقية ، في هذه الفترة التاريخية كثر الحديث وبمبالغة عمياء عن التناقض فيما بين الأمة والأممية ، كما اغتنى مفهوم الدولة وكذلك الأمة ببعد إتساع العلاقات ، ذات المنفعة المتبادلة ، في إطار التكتلات الاقليمية الاقتصادية والسياسية لدول المعسكر الاشتراكي ، والتي عجل في صيرورتها التكتلات التي قامت في المعسكر الرأسمالي . وأصبح العالم أمام معسكرين بزعامة جبارين يقرران مصيره التاريخي والحضاري ، وبالتالي لكل منهما مفاهيمه بالنسبة لمصطلحات الدولة والأمة والمواطنية العالمية وتطورها بالتالي بالنسبة للمدرسة البورجوازية وكذلك الماركسية .

فلنستعرض إذن هذه المصطلحات وبالأسلوب المقارن لنتبين الأصح وبالتالي الأنسب لنا الأخذ به ، في العملية الصيرورية للأمة العربية في تشكيل الوطن العربي - حلم كل مخلص من أبناء الشعوب العربية .

وفي هذه المرحلة المصيرية التي نعيش من تاريخنا المعاصر ، حيث تعمل الامبريالية الاميركية ، بمعاونة الصهيونية المجسدة بدولة اسرائيل ، على تلقنة العالم

العربي ، وذلك عبر حروب الاستنزاف المتبادل وعبر تسعير الشعور الطائفي بدأت تبرز ولو بشكل ضبابي المعالم الجغرافية ، الدويلات المنبثقة عن تفتيت الدول ، في هذه المرحلة التاريخية المصيرية بالنسبة لنا ، نرى بالمقابل في أوروبا عملية عكسية تتلخص في ضم الدول الى بعضها البعض في إطار دولة أوروبية ، سواء أكان ذلك في الشرق أم الغرب بشكل خاص ، حيث برز التركيب الفوقي ، بالإضافة الى التحتي ، لهكذا دولة أوروبية مرتقبة مجسداً كمقدمة بالبرلمان الأوروبي .

فالدول المتقدمة في أوروبا محكومة بضرورات التطور الاقتصادي وضرورات محاولات الوقوف في وجه التحدي الاميركي وكذلك ضرورات الوقوف في وجه موجة التحرر الوطني في البلدان المتخلفة وأيضاً ضرورات التلاحم في وجه مد الطبقة العاملة الأوروبية وتماسكها الأممي الى حد كبير ، الدول المتقدمة محكومة بكل ما ذكرنا تتماسك فيما بينها ، بالاستناد الى قاعدة السوق الأوروبية المشتركة ، فتصل الى البرلمان الأوروبي ، الخطوة الأولى في إطار التركيب الفوقي للاتحاد الأوروبي أو اتحاد الدول الأوروبية . كذلك الأمر بالنسبة للدول الاشتراكية في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي المرتجى أن يؤدي الى اتحاد الدول الاشتراكية .

هذا في حين في المقابل تستمر في الدول المتخلفة والنامية عملية التفتيت التي بدأت على أثر اقتسامها من قبل الدول المتقدمة المذكورة أيام كانت مستعمرات واستمرت بعد الحرب العالمية الثانية على أثر اضطرار هذه الدول المتقدمة للتخلي عن الاستعمار المباشر الى الاستعمار غير المباشر : الجديد والامبريالية الاقتصادية ، حيث برز الشريك الكبير المهدد لها نفسها بتحديه لها في أوروبا والعالم : الولايات المتحدة الاميركية .

في هاتين المسيرتين التاريخيتين المتناقضتين في تفاعلهما الجدلي ، من المفيد لنا ، في صيرورة مصيرنا في العالم العربي والمتأتية الى حد كبير عنهما ، أن نلقي المزيد من الضوء الكشاف على المفاهيم العائدة لها ، والتي يثار حولها جدل كبير بين المفكرين العرب ، من المفيد لنا طرح هذه المفاهيم ـ الدولة والأمة والمواطنية العالمية ـ وخصوصاً بالطريقة المقارنة ، بحيث تتضح لنا معالم الطريق التاريخي المصيري الذي يراد لنا أحياناً كثيرة أن نلج لغير صالحنا القومي الجامع المانع .

إن إلقاء نظرة على خريطة العالم السياسية تظهر لنا أن الأرض مقسمة الى وحدات سياسية أو بلدان ، البعض منها واسع وكبير للغاية والبعض الآخر متوسط الحجم والبعض الآخر صغير والقليل القليل أصغر من صغير . وعلى الأثر يطرح نفسه السؤال التالي : لماذا تختلف الدول لهذه الدرجة بأحجامها ؟ لماذا البعض يتوسع والبعض الآخر يبقى صغيراً ؟

إن إلقاء نظرة على أوروبا ترينا عدداً كبيراً من الدول المتوسطة والصغيرة الحجم . فلماذا هذا العديد من الدول المستقلة في مساحة صغيرة نسبياً ؟ فالواقع ان الاجابة عن هذا السؤال تستوجب إيضاح العديد من العوامل العائدة للعرق واللغة والدين والقومية والطبيعة الجغرافية وسطح الأرض والتاريخ . هذا في حين أن قارة أستراليا تشكل دولة واحدة هي دولة استراليا ، والاتحاد السوفييتي يمتد على حوالي سُبع مساحة الكرة الأرضية (في حين يحسبها السوفييت السدس) . فكل هذه الأسئلة جوهرية وتستلزم الايضاح والإجابة وتنجلي خلال استعراض المواضيع المختلفة للجغرافية السياسية . والفصل الرابع الحالي يركز على أهمها ومحورها ألا وهو الدولة وساكنوها (الأمة أو الأمم) وتخطيهم لحدودها في إطار التجمعات الاقليمية المختصة المؤدية الى الأممية والمواطنية العالمية . فلنر ذلك فيما يلي .

الدولة

الواقع أن الدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية الأول والأساسي . كما هي الوحدة الأساسية في النمط السياسي العالمي . ولكل دولة مظهر قائم بذاته ، بمعنى غير متكرر في صورة من صور الدول الأخرى . ويتجلى تفرد الدولة في الموضوعات الأربعة التالية .

أولاً : الموقع وعلاقات المكان المختلفة ، التي تميز كل دولة عن غيرها من الدول .

ثانياً : التمايز في المظاهر الطبيعية لأرض الدولة عن غيرها من الدول .

ثالثاً : الاختلاف في المساحة المسكونة وكذلك المستغلة في الدول والمؤدية الى نتائج تعطي لكل دولة خاصية مميزة .

رابعاً : التنوع الكبير ، لدرجة الاختلاف ، في علاقات كل دولة بالدول الأخرى في النطاقين الاقليمي والعالمي .

وبالرغم من تفرد الدولة فيما ذكرنا ، فإنها تشترك مع بقية الدول في العناصر الخمسة التالية ، التي لا غنى عنها لقيامها واستمرارها .

أولاً : مساحة من الأرض تحدها حدود متعارف أو متنازع عليها .

ثانياً : نظام حكم اداري كفؤ لضمان سيادة الدولة على سطحها الأرضي والمائي والجوي .

ثالثاً : شعب مقيم بصفة دائمة ، بغض النظر عن الهجرة من والى الدولة .

رابعاً : بناء اقتصادي أياً كان شكله .

خامساً : نظام للنقل وخطوط للحركة داخل أراضي الدولة[1] .

(١) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١١٤

هذا وتلعب العناصر المذكورة ، في تواجدها في مختلف الدول وبنسب مختلفة ، الدور المقرر حسب المدرسة البورجوازية ، (إنما في الشكل على ما يبدو لنا وحسب رأينا) في الاختلاف الكبير فيما بين الدول . ولذلك فهناك الدول ذات المساحات العملاقة كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وكندا . وهناك الدول ذات أعداد السكان الهائلة كالصين والهند . وهناك الدول ذات الموارد الوفيرة والمتعددة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . كما أن هناك دولاً أخرى متكاملة البناء الإقتصادي وأخرى غير متكاملة البناء وتعتمد على نوع معين من مصادر الثروة كالنفط مثلاً . وأخيراً هناك دول ذات شبكة نقل كثيفة وأخرى تفتقر الى خطوط الحركة الأساسية . والجدول التالي رقم -٢ - يوضح بالأرقام المعبرة ما أتينا على ذكره الآن .

الجدول رقم - ٢ -

نماذج لأحجام الدول - عناصر متفرقة (*)

الحجم المساحي		الحجم السكاني	
الدولة	المساحة مليون كلم مربع	الدولة	عدد السكان بالمليون
الاتحاد السوفييتي	٢٢,٠	الصين	٧٠٠
كندا	٩,٩	الهند	٥٠٠
الصين	٩,٥	الاتحاد السوفييتي	٢٤٠
الولايات المتحدة	٩,٣	الولايات المتحدة	٢٠٠
البرازيل	٨,٥	اندونيسيا	١١٠
استراليا	٧,٧	اليابان	١٠٠
الهند	٣,٠	البرازيل	٨٥
السودان	٢,٥	نيجيريا	٦١
زائير / الجزائر	٢,٣	ألمانيا الغربية	٥٩
السعودية	٢,٢	بريطانيا	٥٥
سويسرا	٠,٠٤	سنغافورة	٢
هولندا وبلجيكا	٠,٠٣	الكويت	٠,٥
اللكسمبورج	٠,٠٠٣	مالطة /اللكسمبورج	٠,٣
مالطة	٠,٠٠٠٢	ايسلندا	٠,٢
موناكو	٠,٠٠٠٠٠١	موناكو	٠,٠٢

(*) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١١٥

حجم السكان غير الزراعيين					
الكويت	٪٩٩	ألمانيا الغربية /	كندا /	مالطا / اللكسمبورج	٪٨٩
بريطانيا	٪٩٦	السويد	٪٨٨	الاتحاد السوفييتي	٪٦٧
الولايات المتحدة	٪٩٤	بيوزيلندا	٪٨٧	مصر / لبنان	٪٤٥
بلجيكا	٪٩٤	الدانمرك	٪٨٥	الصين	٪٣٧
هونغ كونغ	٪٩٣	الأرجنتين	٪٨٢	الهند	٪٣٠
سنغافورة	٪٩٣	شيلي	٪٧٤	السودان	٪٢٢
هولندا	٪٩١	اليابان	٪٧٣	نيجيريا	٪٢٠
استراليا	٪٩٠	فنزويلا	٪٧١	أثيوبيا	٪٢٠
سويسرا	٪٩٠	جنوب افريقيا	٪٧١	تنزانيا	٪٥

إن كل ما ذكرنا من أسباب الاختلاف بين الدول وكذلك من قواسم مشتركة فيما بينها لا يخرج عن كونه في الشكل وعلى السطح ولا يلج المضمون ويغوص في العمق ، حيث الجذور المحركة لاحجام الدول ومراكزها كقوى سياسية في النطاقين الاقليمي والعالمي ، أي لا يكشف النقاب عن الجوهر ، الذي يؤدي الى مراكز الدول كقوى سياسية ، ألا وهو قاعدتها الاقتصادية ومستوى التطور الذي وصلت اليه ، كمحصلة تختزل كل العناصر الشكلية في إطار المستوى الحضاري الذي بلغته .

والأرض هي الشرط الرئيسي لتشكيل الدولة ، التي يمكن تحديدها بالتنظيم السياسي لأرض ما وبالتالي فعناصر الدولة الثلاثة هي : الأرض والتنظيم السياسي والسلطة هذا وقد قال الجغرافيان الفرنسيان المعروفان « جان برونز » و« كميل فالو » ان التنظيم السياسي في الدولة يتولد عن الحاجة الى الأمن الجماعي . هذا الأمن الذي تبرز الحاجة اليه فقط عندما يستقر الناس المقيمون باستمرار في أرض ما ، هذه الأرض ويحصلون منها على حاجاتهم ، فيستشعرون عندها بالذات بضرورة الحفاظ والدفاع عن ملكيتهم المشتركة . ولذلك فحياة البداوة لا تؤدي الى تشكيل الدولة . هذا وبالرغم من أن البدو الرحل يعتبرون بعض المناطق خاصة بهم ، فعدم

استقرارهم فيها يجعل التنظيم السياسي لهذه المناطق مستحيلاً ، بالإضافة الى مغادرتهم لها في حالة الخطر المداهم الأكبر منهم بدلاً من الصمود والدفاع . كذلك هم قلة ومبعثرون ليشغلوا بما فيه الكفاية الأرض المعنية . وبالتالي فتشكيل الدولة يتطلب بعض الحد الأدنى من الكثافة السكانية . وهذا ما يفسر كون بعض الشعوب كالاسكيمو واللبونز لم تصل الى درجة تشكيل دولة .

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن الخطر الخارجي المتأتي عن مجموعات أخرى يؤدي تاريخياً الى تماسك المجموعة المعنية . فالخطر الخارجي ، الحقيقي أم المتمثل أم المزعوم ، يولد ويضخم الحاجة الى الأمان .

ويستخلص تاريخياً أن شروط قيام الدولة ثلاثة وهي : الأشغال المستمر لأرض ما ، والحد الأدنى من الكثافة السكانية في هذه الأرض ، والمجاورة في هذه الأرض لسكان مخاصمين .

وبالرغم من تواجد هذه الشروط الثلاثة فتطور الدول يختلف . ففي بعض الأحيان والأماكن تتوالى الدول عبر الظهور والنهوض والسقوط . وفي البعض الآخر تنمو والضعف يتآكلها من الداخل لضعف التماسك فتصبح تابعة لجيرانها أو تذوب فيها .

إنما هناك شيء أكيد وهو أنه ليس هناك من دولة أبدية أزلية ، مهما بلغت من قوة في فترة ما من التاريخ . يستثني البعض الصين ، كونها موجودة كدولة منذ ٤٠٠٠ سنة . هذا غير صحيح ، على اعتبار أن الصين إذا ما تواجدت باستمرار مثير للإعجاب كامتداد حضاري ، فالدولة الصينية سقطت عدة مرات لتعود وتولد من الرماد .

وقبل الانتقال الى العرض والتفسير الماركسي للدولة نورد فيما يلي التحديد الوصفي الخارجي لها والذي يعتبر خطوة الى الأمام بالنسبة للتحديدات البورجوازية السالفة وتفسيراتها ، لكنه مع ذلك لا يعكس بوضوح كاف طبيعة الدولة الطبقية ، بالرغم من أنه بالإمكان استخلاصها من كلماته ، وهو للكاتب الاميركي بول م. سويزي : « الدولة هي المؤسسة التي تضع القوانين وتدعمها من خلال جهاز القوة المسلحة بما فيها الشرطة والمحاكم والسجون الخ . . . وللدولة هوية مكانية محدودة ، والمنطقة التي تعمل فيها هي لأمة ما ، ويقال انها ذات سيادة ضمن حدود الأمة . والمظهران المميزان للسيادة هما احتكار الاستخدام القانوني للقوة المسلحة أولاً والإصدار القانوني للنقود ثانياً »[٢] .

---

(٢) بول م. سويزي ، الشركات . . الدولة . . والامبريالية ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور =

الواقع أن التحديدات البورجوازية المتتالية للدولة وعناصرها هنا تكمل بعضها البعض . ومع ذلك فهي لا تفي بالمرام على اعتبار أنها لا تعكس الواقع الطبقي للمجتمع . هذا مع الإشارة الى أن تحديد سويزي يعتبر تخطياً لها ومقدمة ، إن جاز التعبير للتحديد الماركسي التالي : فالواقع ان بروز الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والذي أدى الى بروز الطبقات في المجتمع هو الذي أدى الى ظهور الدولة ، كممثل للطبقة المالكة لوسائل الانتاج وكمدافع عنها ضد الطبقات الأخرى . وقد وردت هذه الفكرة جزئياً دون الإيضاح الطبقي في تحديد برونز وفالو ، الذي جعل الملكية المشتركة للمجتمع كله ، خلافاً لواقع الحال المجتمعي المعاش ، حيث هي للجزء منه الذي يشكل الطبقة المالكة والتي تظهر الدولة للدفاع عن مصالحها . هذا مع العلم أنهما على حق إذا كانا يقصدان ، مع عدم الوضوح الكافي لديهما في ذلك ، الدفاع تجاه الخارج أو العدو الخارجي ، حيث تنضم في واقع الحال باقي الطبقات ، حتى المحرومة من الملكية الى الطبقة المالكة الحاكمة أو الممثلة في الحكم ، تجاه الخطر الخارجي ، الذي يماسك فيما بينها ويقوي الشعور القومي . وبالتالي وبناء عليه وحسب المفهوم الماركسي ، فالدولة هي المؤسسة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصادياً ، وهدفها الحفاظ على النظام القائم والقضاء على مقاومة الطبقات الأخرى . وقد ظهرت الدولة نتيجة انفصام المجتمع الى طبقات ، تمكنت إحداها من استغلال واستثمار باقي طبقات الشعب ، بحكم موقعها الاقتصادي . وقد تجسدت عملية تشكيل الدولة في بروز السلطة العامة مع جيشها وشرطتها وسجونها ومختلف أنواع مؤسسات القهر والقسر فيها . هذا وفي المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فإن الدولة هي آلة بيد الطبقة المسيطرة المستثمرة ، هي دكتاتوريتها والقوة المنظمة لقهر الطبقات المستغلة الأخرى . وليس هناك من دولة فوق الطبقات ، على اعتبار أن الدولة تمثل دائماً مصلحة طبقة معينة في المجتمع ، ولا تصبح دولة الجميع وللجميع إلا عندما لا يعود هناك طبقات في المجتمع بالمفهوم الاقتصادي الاستغلالي ، أي عندما ينتقل المجتمع الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وعندها بالضبط تبدأ عملية موات الدولة .

الواقع أن موضوع الدولة من المسائل الأكثر ما يكون تعقيداً وصعوبة ، وقد كان لموقف العلماء والكتاب والفلاسفة البورجوازيين غير الواضح منه أن ازداد تعقيداً وصعوبة وانتهى الى « إعتبار الدولة كشيء من وراء الطبيعة ، كقوة ما تعطي الحياة للانسانية ، كالقوة التي تعطي ويجب أن تعطي وتجلب شيئاً لا ينبثق من الانسان ، إنما

بـ«الشركات المتعددة الجنسيات !» ، ترجمة عفيف الرزاز ، ص ١١١ ، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ . (فيما بعد اسم الكاتب ، عنوان المقال ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، ص . . .) .

يأتيه من فوق ، بكلمة اعتبروا أن الدولة هي قوة من أصل الهي »[٣] .

وقد رأى لينين أن هذه النظرية البورجوازية للدولة وثيقة الارتباط بمصالح الطبقات المستثمرة من الملاكين الكبار والرأسماليين وتخدم جيداً مصالحهم وهي مشبعة بتقاليد وآراء كل علم السادة ممثلي البورجوازية فقال : « إنكم تكتشفون دوماً في مسألة وعقيدة ونظرية الدولة ، تكتشفون صراع مختلف الطبقات فيما بينها ، والذي ينعكس أو يعبر عنه في الصراع بين وجهات النظر حول الدولة وتقدير دورها ومعناه »[٤] .

واستناداً الى العرض التاريخي لنشوء الدولة اتضح للينين أنها لم توجد دائماً وكان هناك أزمنة لم توجد فيها على الاطلاق وإنها برزت في الزمان والمكان الذي ظهر فيه تقسيم العمل والمجتمع الطبقي ، الذي ظهر فيه المستثمرون والمستثمَرون .

إذن للمزيد من الدقة والعمق بالنسبة للمفهوم الماركسي للدولة ينبغي الأخذ بكتاب ف. أ. لينين « الدولة والثورة » (١١) ، حيث العرض الإيضاحي القيم لما يعود الى هذا الموضوع : الدولة ، من كتاب ف. أنجلز « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » (١٢) . فقد ورد لدى أنجلز بهذا الصدد ما يلي : « أن الدولة لا تمثل على الاطلاق قوة مفروضة من الخارج على المجتمع . وهي ليست كذلك « حقيقة الفكرة الأخلاقية » و« الصورة الحقيقية للعقل » كما يدّعي هيغل . إن الدولة هي منتوج المجتمع في إحدى مراحل تطوره . وهي تشكل الاعتراف بأن هذا المجتمع قد تداخل مع بعضه البعض في تناقض غير قابل للحل وانقسم الى نقيضين غير قابلين للتفاهم وهو عاجز عن الخلاص من التناقض المذكور. وكيما لا يلتهم هذان النقيضان ـ هاتان الطبقتان ـ ذات المصالح الاقتصادية المتناقضة ، بعضهما البعض ، وبالتالي يلتهمان المجتمع بأكمله في صراعهما العقيم ، لكل ذلك لا بد من وجود قوة ، تبدو في الظاهر فوق الجميع ، تعمل على تلطيف حدة هذا الصراع وتبقيه في إطار « النظام » . هذه القوة المنبثقة من المجتمع والموضوعة فوقه والمبتعدة عنه أكثر وأكثر هي الدولة »[٥] .

يتضح كل الوضوح من هذه الكلمات الفكرة الأساسية حول الدور التاريخي

---

(٣) V. I. Lenine, De l'Etat, Conférence faite à l'Université Sverdlov le 11 juillet 1919 p. 111. L'Etat et la Revolution, Editions sociales, Paris 1947. (Lenine, L'etat et la révolution, p. . . فيما بعد)

(٤) V.I. Lenine, L'Etat et la révolution, p. 111

(٥) F. Engels. L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, trad. Bracke, p. 223, A. Costes, Paris 1931, (Engels, L'origine de la famille , de la propriété privée et de l'Etat, p. . . فيما بعد)

لمدولة ، فالدولة هي التعبير عن نتاج التناقضات الطبقية غير القابلة للحل . وهي تبرز لى الـوجود في المكـان والزمـان اللذين تكون فيهـما ، وبشكل مـوضوعي التنـاقضـات لطبقية غير قابلة للحل والتفاهم . وبتعبير آخر عكسي فإن وجود الـدولة دليـل على أن لتناقضات الطبقية غير قابلة للحل .

بالإضافة الى ذلك فإن الدولة ، حسب ماركس هي مؤسسة السيطرة الـطبقية ، مؤسسـة القهر من طبقـة لأخرى ، هي « النـظام » الذي يقـوم لتشريـع وتقـويـة هـذا القهر ، الذي يلطف حدة الصراع الطبقي .

ويتجسـد القهر المشـار اليه هنـا بـالجيش الـدائم والشـرطـة ، اللذين يشكـلان الأدوات الرئيسية لقوة سلطة الدولة . « . . . هذه السلطة العامة توجد في كـل دولة . وهي لا تتألف فقط من الناس المسلحين وإنما أيضـاً من الإضافـات الماديـة : السجون ومؤسسات القسر والقهر المختلفة ، والتي كانت تجهلها المجتمعات القبلية »[٦] .

ولأجـل اعالـة هذه السلطة العـامة الخـاصة المـوضوعـة فوق المجتمـع لا بد من الضرائب والدين العام ، لإمكانية استمرارية الدولة : أداة استثمار الـطبقة المقهـورة . وفي ذلك يقول أنجلز : « . . . ان المـوظفين المسلحـين بالسلطة العـامة وحق تحصيـل الضـرائب ، كونهم يشكلون مؤسسـات المجتمع يـوضعـون فـوقـه . والاحتـرام الحـر الاختياري الذي كان يُحاط به الأعضاء القيمون على المجتمع القبلي لا يعـود يكفيهم ، حتى ولو حصلوا عليه »[٧] . ويضيف في المكان نفسه « . . . بما أن الدولـة انبثقت من ضرورة الامساك بالتناقضات الطبقيـة ، وبما أنها ولـدت في خضم الصراع الـطبقي ، تصبح بالتالي بشكل عام دولة الطبقة الأقوى ، الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، والتي تصبح بمساهمة ومساعدة الدولة ، في الوقت نفسه ، الطبقة المسيطرة سياسياً ، فتحصل بالتالي على وسائل جديدة لقسر واستثمار الطبقة المقهورة »[٨] .

إذن ليست فقط الـدولة القـديمة ، وكـذلك الـدولة الاقـطاعية كـانتا مؤسسـات استثمـار العبيد والاقنـان ، وإنما « الـدولة التمثيليـة الحديثـة هي أداة استثمار العمـل المأجور من قبل رأس المال . . »[٩] . ثم يضيف أنجلز ، للمزيد من الإيضاح والدقـة والإستنتاج ، قائلاً « وبذلك فالدولة لم توجد في كل الأزمنة . فهناك مجتمعات استغنت عنهـا ولم يكن لديهـا أقل فكـرة عن الدولـة وسلطة الـدولـة . وفي مـرحلة من التـطور

---

(٦) Engels, L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat, p. 223- 224

(٧) Ibadem p. 225- 226

(٨) Ibidem p. 226- 227

(٩) Ibidem p. 228

الاقتصادي للمجتمع ، أوجب ضرورة انقسامه الى طبقات أصبح وجود الدولة ، من جراء هذا الانقسام ، ضرورياً . ونحن نتقدم اليوم بخطى كبيرة نحو تطور للانتاج ، لم يعد وجود الطبقات معه ضرورة ، بل أصبح عائقاً مباشراً له للانتاج . فالطبقات ستزول حتماً كما هي ظهرت . وبزوال الطبقات تزول حتماً الدولة . والمجتمع ، الذي سينظم الانتاج على أساس المجتمع الحر المؤمّن المساواة للمنتجين ، سيرمي بآلة الدولة الى حيث يلزم ، إلى متحف الآثار ، الى جانب الدولاب والفأس البرونزية »[١٠] . كما يضيف أنجلز « . . . ويحل محل حكم الناس إدارة الأشياء وتنظيم عملية الانتاج . والدولة لا يقضى عليها بل تدخل في الموات . . »[١١] .

إذن فالدولة الى الزوال ، عبر الموات مع الزمن . على أن استبدال الدولة البورجوازية بالدولة البروليتارية مستحيل من دون العنف الثوري . أما القضاء على الدولة البروليتارية ، بمعنى القضاء على كل دولة ، فإنه مستحيل بغير طريق الموات .

الأمة والدولة والمواطنية العالمية

وبالمناسبة فالتفريق بين الأمة والدولة يلصق الدولة بالأرض والأمة بالإنسان ، حسب الجغرافي البريطاني هـ. روبنسون . أما الواقع فهو ان الأرض ضرورية حتى للأمة ، كما سوف نرى ، وكذلك الانسان للدولة ، على اعتبار أن لا دولة بدون بشر ، كما هو للأمة بالطبع . وقد كان الانسان وما يزال حيواناً اجتماعياً ، عاش دائماً في جماعة مهما قل عددها ، ومن هذه الجماعة العائلة والقبيلة والأمة . وبالرغم من مطاطية وضبابية تعبير الأمة فهو واقعي وكبير الأثر على الناس ، الذين يماسك فيما بينهم . وبالتالي بالامكان تحديد الأمة كمجموعة من الناس تشعر بالتماسك فيما بينها بالوشائج الشخصية وتتحلى نتيجة لذلك بالوحدة والمساندة المتبادلة . وقد نما كل ذلك لديها من جراء التعايش المشترك والخبرة المشتركة والتقاليد والعادات والتراث المشترك . وهذا الشعور بالقومية قديم إنما الجديد علاقته بالدولة ، وهذا يعود للعديد من الأسباب ، كالعرق ، عندما يضخم استعماله ، كما حصل أيام النازية في ألمانيا . وهناك اللغة ، المعبرة عن الثقافة المشتركة وكذلك الحضارة ، مع وجود دول بعدة لغات ، كسويسرا وبلجيكا وكندا . وهناك الدين ، تاريخياً ، وحديثاً ، إنما نسبياً وكوسيلة بالرغم من عدم عملية ذلك . وهناك الموقع الجغرافي ، المساعد لنشوء الدولة (انكلترا الجزيرة ، السهل حول باريس) ، والعدو المشترك الذي يماسك الأفراد في القومية (ألمانيا وفرنسا ، فنلندا وروسيا) .

---

(١٠) Ibidem p. 229

(١١) F. Engels, M.E. Duhring boulverse la science, t. 3, p. 40- 48, Costes, Paris 1933

تاريخياً مما يؤلف الشرط الضروري والذي لا غنى عنه للعلاقات المنتظمة والدائمة بين الناس الذين يشكلون الأمة .

ومع ذلك لا بد ، كيما يكون هناك أمة بكل ما في الكلمة من معنى ، أن نضيف الى هذه العوامل والمؤشرات إن جاز التعبير ، عامل الحياة الاقتصادية المشتركة بين الناس ، والذي يربط « مختلف أقسام الأمة فيما بينها جاعلاً منها كلاً واحداً موحداً »[١٥] .

وأخيراً هناك العامل « النفسي » الذي بالإمكان تسميته ، حسب فكتور لودوك « الخاصية الوطنية » أو « ميزة الأمّة » (Caractère National) ، والذي يجب تفريقه عن المفهوم المثالي البورجوازي « للروح المشتركة » و« الروح الوطنية » ، التي هبطت من السماء[١٦] .

الواقع ان هذه العوامل المختلفة : اللغة المشتركة ، الأرض المشتركة ، الثقافة المشتركة ، وجدت ، إنما بالشكل الجنيني ، قبل تشكل الأمة . على أن لا واحداً منها بمفرده كان كافياً ليصبح واقعاً قائماً ، على اعتبار « أن عزل أي عامل من هذه العوامل ، اللغة مثلاً أو الخاصية الوطنية عن البقية يؤدي الى تأخير محطات تشكيل الأمة في الزمان والمكان »[١٧] . كما أننا إذا ما أخذنا بذلك نحكم على أنفسنا بجهل العلاقة بين الحقيقة الوطنية والقوى الاجتماعية ، والتي تشكل الشرط التاريخي لولادة الأمة ، وكذلك التطورات التي تنتابها . وبذلك فخلف الديمومة النسبية للغة أو الخاصية الوطنية نصبح عاجزين عن رؤية التغيرات الأساسية ، التي تجري في داخل الأمة ، في مضمونها بفعل الصراع الطبقي . إذن « فقط جمع كل هذه العوامل - المؤشرات مع بعضها البعض يعطينا الأمة »[١٨] .

فالعلاقة بين شكل الأمم المعاصرة وصعود الرأسمالية وحدها تسمح بفهم الظاهرة الوطنية في عملية صيرورتها التطورية . فالبرجوازية هي التي أعطت الحياة والقوة الى ما كان بالقوة ليصبح بالفعل . وفي ذلك يقول ستالين : « بالطبع ، ان العناصر المكوّنة للأمة : اللغة ، الأرض ، الثقافة المشتركة ، الخ . . . لم تهبط من السماء ، إنما تشكلت شيئاً فشيئاً ، حتى في فترة ما قبل الرأسمالية . إنما هذه العناصر كانت موجودة في حالة الجنينية ، وفي أفضل الحالات شكلت العوامل المحتملة ، من

---

(١٥) Victor Leduc, Communisme et Nation, P. 31

(١٦) Ibidem, p. 39

(١٧) Ibidem, p. 157

(١٨) Staline, Le Marxisme et la question nationale et colonale p. 33

وجهة نظر تشكيل الأمة في المستقبل ، في حال توفر الشروط المؤاتية . وهذه الإمكانية ـ بالقوة لم تتحول الى حقيقة ـ بالفعل إلا في مرحلة الرأسمالية الصاعدة ، مع أسواقها الوطنية ومراكزها الاقتصادية والثقافية »[١٩] .

والأمم التي تتشكل على هذا الأساس تأخذ الصفات والخصائص الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للطبقة المسيطرة ، التي خلقت هذه الصفات والخصائص ، وتبقى بالتالي أمماً بورجوازية ، إنما في رحمها يتطور التناقض الأساسي بين البورجوازية والبروليتاريا . هذا التناقض الذي يزداد حدة ليصبح بين البورجوازية والأمة .

هذا والجمع بين عناصر أو عوامل الأمة ، التي استعرضنا بعمق نسبي ، لا يجري ، في واقع الحال ، إلا في شروط تاريخية معينة ، عمل ماركس على تحليلها ولينين على الأخذ بالأمثلة بالنسبة لها (في كتاب « الدولة والثورة ») وستالين قال عنها ما يلي : « الأمة ليست فقط فئة تاريخية ، بل فئة تاريخية لفترة معينة من عصر الرأسمالية الصاعدة »[٢٠] ثم أضاف « من الطبيعي أن الأمة كأي ظاهرة تاريخية تخضع لقوانين التطور ، ولها تاريخها الخاص ، ولها بداية ونهاية »[٢١] . إنما مع التركيز في الوقت نفسه على أن الأمة ليست فئة تاريخية تخطاها الزمن وقضي عليها ، بل العكس هو الصحيح وقد أشار ستالين ، بهذه المناسبة ، الى « القوة الضخمة لثبات الأمم »[٢٢] ، التي تبقى ، بما لا يقاس ، أقوى وأثبت من الطبقات التي أعطتها الحياة .

فهذا الاستعراض للتحديد المادي للأمة يسمح بتفنيد التحديدات البورجوازية الضبابية لها والتي أثبتنا واحدة منها فيما سلف ، في إطار التحديد البورجوازي للأمة ، ومن هذه التحديدات الآن تحديد المنظرين الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين رنر سبرنغر واوتو بوير (Renner Springer et Otto Bawer) القائل بأن « الأمة هي جماعة ذات خصائص نسبية » (والقول هنا لبوير) . وبالنسبة لبوير فإن خصائص الناس تتحدد « بالحظ » ، وتصبح الأمة بالتالي « مجموع المنتمين الى جماعة ذات خصائص مشتركة على أرض مشتركة في الحظ » . وهنا فالبون شاسع ، كما هو واضح ، عن الأرضية المادية للموضوع . ويزداد هذا البعد لدرجة الغوص في مستنقع المثالية ـ حسب تعبير فكتور لودوك ـ على أثر ربط الأمة بالوطن والوطنية ، حيث نصبح أمام « ضمير الروح المشتركة » و« الاتحاد الروحي » أو أيضاً عبارة نفس الماضي : الأرض

---

(١٩) Staline, le Marxisme et la question nationale et coloniale p. 315- 316

(٢٠) Staline et la question nationale et coloniale p. 38

(٢١) Ibidem, p. 33

(٢٢) نقلاً عن Victor Leduc, Communisme et Nation, p. 159

والأموات (باريس Barrès) أو « إرادة التقييم للارث » الذي تسلمناه كاملاً غير منقسم (رينان Renan)[٢٣] .

والأمة هي الشكل الأكثر ما يكون شيوعاً للتعايش المشترك فيما بين الناس ، وقد تشكلت مع ظهور النظام الرأسمالي ، على أيدي البورجوازية التي قامت بعملية الخلق التاريخي هذه كنتيجة ومؤشر لانتصارها الاقتصادي وبالتالي السياسي على الطبقات الحاكمة القديمة . كما لا بد من الإشارة إلى أن الأمم لا تظهر تاريخياً إلا على أثر النضج البطيء ، والذي يعتمل ويختمر خلال الزمن الطويل ، الذي يمتد على العديد من القرون ، وبالنسبة للبعض منها فإنه لم ينته بعد . كما في الكثير من بلدان افريقية مثلاً ، حيث تتشكل القوميات ، مع تنامي عملية تطور قوى الانتاج ونمو حركة التحرر الوطني ، تتشكل القوميات من القبائل والشعوب المختلفة .

هذا والدولة القومية برزت بالشكل الواضح كل الوضوح ، تاريخياً في أوروبا الغربية ، مع صعود البورجوازية كطبقة اجتماعية تقدمية وتسلمها مقاليد السلطة . فالدولة القومية دولة قد عملت على مركزة وسائل الانتاج وكذلك السلطة السياسية واستولت على الارث الحضاري ، الذي صنعه الشعب ، خلال مئات السنين السحيقة . وقد ورد بهذا الصدد في البيان الشيوعي ما يلي : « لقد قضت البورجوازية ، وبالتتالي ، على تفتت قوى الانتاج والملكية والسكان . فقد جمعت الناس ومركزت وسائل الانتاج وركزت الملكية في أيدي قلة صغيرة . فالنتيجة لهذه التغيرات كانت المركزية السياسية . فمن المقاطعات المستقلة المرتبطة فيما بينها بنظام الفدرالية ، وذات مصالح وقوانين وحكومات وتعريفات جمركية مختلفة ، فمن مثيل هذه المقاطعات التي تجمعت تشكلت الأمة الواحدة ، ذات الحكومة الواحدة والقانون الواحد والمصلحة الوطنية الطبقية الواحدة ، خلف خط حدود جمركي واحد »[٢٤] .

من هنا يمكن إعطاء الجواب الصحيح عن لماذا بعض الدول كبيرة الحجم والأخرى متوسطة الحجم وغيرها صغيرة الحجم ؟ فحجم الدولة يتوقف على مقدرتها الاقتصادية ، والمواصلات تساعدها في ذلك والدعم العسكري أيضاً ، لفرض تفوقها الاقتصادي ، عبر التوسيع لتخومها ، التي لا تحدها الطبيعة عندئذٍ بقدر ما تحدها المقدرة الاقتصادية بالنسبة للغير . ومن هذه الدول القومية ، حيث ضمن أرض الدولة الواحدة قومية واحدة ، فرنسا ، انجلترا ، ايطاليا ، الخ . . . ويستثنى من ذلك بلجيكا ، حيث الفلمنك والفالون ، وأيضاً سويسرا ، حيث الفرنسيون والايطاليون

---

(٢٣) انظر Victor Leduc, Communisme et Nation, p. 17 et 42

(٢٤) Manifeste du Parti Communiste, Ed. du centenaire, p. 33, Ed. Sociales, Paris 1951
(فيما بعد . . . . Manifeste Communiste, p.)

والألمان . كما أن الفرق بين الدولة والأمة يبرز هنا بالشكل بالعودة ، تاريخياً الى الامبراطورية النمسوية المجرية وحالياً الى الاتحاد السوفييتي .

هذا والشعور بالقومية لا يزال يلعب دوراً في نهضة الشعوب والأمم . وليس عبثاً أن خاطب ستالين شعوب الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب العالمية الثانية طالباً منها الدفاع عن الأم روسيا . وقد تخطت بلدان أوروبا الغربية ، حسب رأي الجغرافي البريطاني هـ. روبنسون ، هذا الشعور الضيق الى شعور المواطنية العالمية ، والذي لم تصل اليه بلدان العالم الثالث . الواقع أن الأصح القول هنا ، حسب رأينا ، السلطة الدولية وحتى الاقليمية ومع نسبية ذلك . هذا كما أننا نتحفّظ كثيراً تجاه هذا الرأي من قبل الجغرافي الانكليزي روبنسون ونرى فيه تعبيراً مصلحياً لا يعكس الحقيقة بل عكسها . فالواقع ان التخطي الشكلي لهذا الشعور فقط ينسجم في واقع الحال مع المصالح الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ، ويعكس مؤسسياً القاعدة الاقتصادية المتنامية التي تخطت الحدود القومية لتتماسك مع القاعدات الاقتصادية القومية الأخرى في عملية تشكيل قاعدة دولية ، فرضتها ظروف انتقال الرأسمالية الى مرحلة خاصة من مراحل الامبريالية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وضرورة تطوير علاقات الانتاج لتتوافق ، الى حد ما ، مع التطور المنقطع النظير لقوى الانتاج ، من جراء القفزة التي حصلت خلال الحرب في ميدان التكنيك والتكنولوجيا من جهة واستمرار الكشوفات العلمية الهائلة وتطور التكنيك والتكنولوجيا ووضعهما في خدمة عملية الانتاج من جهة ثانية .

كذلك فإن الجذور الاقتصادية لهذا الموقف البورجوازي تجاه الأمة وبالتالي الوطن والوطنية وضرورة تحول هذه الأخيرة ـ الوطنية الى المستوى الاقليمي فالعالمي ليس بجديد . فهو نابع ، في الحقيقة من الموقف البورجوازي تجاه الأمة فالوطن . فمن وجهة نظر البورجوازية فالوطني هو الذي يدافع عن مصالح البورجوازية ويعمل على زيادة أرباحها ، ولو أن هذه الأشياء تقال عادة بقالب أكثر شاعرية بكثير . إنما العمل على زيادة أرباح الرأسماليين لا بد أن يؤدي بالبورجوازية الى الخروج سريعاً من الأطر الوطنية . وقد ورد بهذا الصدد في البيان الشيوعي ما يلي : « مدفوعة بالحاجة الى أسواق جديدة ، فإن البورجوازية تجتاح الكرة الأرضية بكاملها . فهي بحاجة الى التواجد في كل مكان وإقامة علاقات مع كل مكان »(٢٥) .

بعد هذه العودة الى الوراء ، الى الجذور الاقتصادية ، لنلق نظرة الى الحاضر ، الممتد في المستقبل ، في البعد المكاني للولايات المتحدة الاميركية بشكل خاص ، فنرى في المؤسسة الاقتصادية الحاجة لهذا التطور الاقتصادي عبر الشركة المتعددة الجنسيات ،

---

(٢٥) Manifeste Communiste, p. 32

التي نقلت الاقتصاد من المجال القومي الى المجال الكوني . وذلك لأن الشركة متعددة الجنسيات أصبحت تتجاوز الأمة ـ الدولة (Nation-State) . وفي الواقع فإن الأمم المتحدة أعارت هيبتها ضمناً لهذه الفكرة إذ وصفت الشركات المتعددة الجنسيات بأنها شركات تتعدى حدود القومية (Transnational) . وكما يقول مؤلف كتاب « الوصول الى الكونية » « أن الصناعة تجاوزت الجغرافيا . . . »[٢٦] . وفي مكان آخر يقول نفس المؤلف على لسان رئيس شركة التجارة العالمية آي . بي . أم (I.B.M.) ، « لأغراض أكثر واقعية تتعلق بالأعمال لم تعد الحدود التي تفصل بين امة وأخرى أكثر واقعية ووجوداً من خط الاستواء »[٢٧] . ويستشهد كذلك بما تقوله مجلة « بيزنس انترناشينال » من أن « الأمة ـ الدولة أصبحت بالية : وغداً ستصبح فانية بكل ما في الكلمة من معنى »[٢٨] .

كذلك في هذا المجال يبدو كلام سيلفادور آليندي ، ذا دلالة كبيرة في منتهى البلاغة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عن ظاهرة الشركات فوق القومية (Transnational) ذات النمو الكبير لقوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي وعملها الافسادي ، حيث يقول بالحرف الواحد : « اننا أمام مواجهة مباشرة بين الشركات الكبرى فوق القومية والدول . صارت الشركات تتدخل في القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأساسية للدول . وأصبحت الشركات منظمات كونية لا تستطيع أية دولة ، ولا تسيطر أية دولة على نشاطاتها ، كما أنها لا تقدم حساباً لأي برلمان أو أية مؤسسة أخرى تمثل الصالح الجماعي . وباختصار فإن مجمل البنية السياسية العالمية أصبح مهدداً . فالمتعاملون لا بلاد لهم والمكان الذي قد يوجدون فيه لا يشكل أي نوع من الرباط ، والشيء الوحيد الذي يهتمون به هو تحقيق الأرباح . وليس هذا ما أقوله أنا ، انها كلمات جيفرسون (توماس جيفرسون : الرئيس الثالث للولايات المتحدة الاميركية بين ١٨٠٨ ـ ١٨٠٩ ، اشتهر بأنه واضع اعلان الاستقلال) »[٢٩] .

وبالتالي فإن مجال عمل البورجوازية ليس فقط السوق المحلية وإنما أيضاً السوق العالمية . وبالتالي فالصفة الوطنية للبورجوازية وثيقة الارتباط بشيء من الكوسموبوليتية

---

(٢٦) مايكل تانزر ، مقال تقديم للقارىء حول الشركات المتعددة الجنسيات ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، ص ١١ ـ ١٢ .

(٢٧) مايكل تانزر ، مقال تقديم للقارىء حول الشركات المتعددة الجنسيات ، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، ص ١٢ .

(٢٨) المرجع نفسه ص ١٢ .

(٢٩) سيلفادور آليندي ، مقاطع من خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٤ كانون الأول سنة ١٩٧٢ ، نقلاً عن . . . من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ص ٢١١ .

(١٣) . « فباستثمار السوق العالمية فإن البورجوازية تعطي الانتاج صفة كوسموبوليتية ، وكذلك الاستهلاك في كل البلدان »[٣٠] . ولذلك فالكوسموبوليتية هي بورجوازية ونقيضها ، كما سوف نرى ، هي الأممية البروليتارية ، والكوسموبوليتية بانتقالها من المجال النظري ، من الانسيكلوبيديا والانسيكلوبيديين ، قبل تسلم البورجوازيين السلطة ، الى المجال العملي ، على يد البورجوازيين ، الذين أصبحوا في السلطة ، فقدت نبالتها ، إن جاز التعبير ، وظهرت على حقيقتها كوسيلة لخدمة مصالح البورجوازية الاقتصادية ، وبالتالي السياسية . فإذا ما تطورت العلاقات العالمية في ظل البورجوازية ، وإذا ما زالت ، الى حد ما ، العلاقات المميزة للأمم فلأنها كانت ترمي الى عالمية استثمار رأس المال للعمل .

كما أن البورجوازية استعملت بمنتهى الذكاء التقاليد الرائعة لفلاسفة القرن الثامن عشر الكوسموبوليتية . فتحت شعار الرغبة والإرادة في التقدم وحب الإنسانية كانت تكمن في الحقيقة حاجة الاقتصاد الرأسمالي وحب الربح . وفي سنة ١٨٤٣ فضح ماركس هذا الرياء في خطاب له حول التبادل الحر ، حيث قال « ان تسمية الاستثمار بالإخاء العالمي : العبارة الكوسموبوليتية ، هي فكرة ما كان لتنبثق إلا من قلب البورجوازية . فكل مظاهر الدمار ، التي يؤدي اليها التبادل الحر في داخل البلاد ، تعاد في السوق العالمية ، إنما بنسب أضخم بكثير »[٣١] .

إذن فالكوسموبوليتية ، كالتركيب الفوقي للقواعد الاقتصادية التي أشرنا اليها آنفاً ، وانتهت الى القاعدة الاقتصادية الدولية ، الاقليمية هنا ، هذه الكوسموبوليتية تطورت وانتهت الى ما سمي هنا بالمواطنية العالمية ، وفي الوقت نفسه برز نقيضها الأممية البروليتارية .

يضاف الى ما ذكرنا الأسباب التي لعبت دورها في عملية تسريع القاعدة الجديدة « للمواطنية العالمية » في أوروبا ، والتي توجز بالنقاط الثلاث التالية : أولاً الوقوف في وجه التحدي الاميركي اقتصادياً وبالتالي ولو بشكل نسبي سياسياً . ثانياً الاستمرار ، ما أمكن ، في الامساك ، لأجل الاستثمار بالطبع ، ببلدان العالم الثالث . ثالثاً تقوية السلطة الموحدة تجاه الطبقة العاملة الأوروبية .

فبالنسبة للوقوف في وجه التحدي الأميركي ، فإن نجاحه على الصعيد الاقتصادي أقل من نسبي ، وللتأكد من ذلك يكفي مراجعة كتاب جان جاك سرفان شرايبر « التحدي الاميركي »(١٤) . أما على الصعيد السياسي فيبدو أن النجاح يسير بخطى وئيدة إنما أكيدة ويشكل الأساس السياسي لهذه المواطنية العالمية الجديدة .

---

(٣٠) Manifeste Communiste, p. 32

(٣١) نقلاً عن Victor Leduc, Communiste et Nation, p. 25

كما أن هذه القاعدة الجديدة ، هي في واقع الحال الأساس المادي لهذا الشعور الجديد والمصلحي ، مع الاشارة الى العلاقة الجدلية فيما بين عملية تشكيل القاعدة الجديدة والمؤسسة الجديدة للمواطنية العالمية والسلطة الدولية الاقليمية النسبية الممتدة في أوروبا الغربية والتي تجسدت مؤخراً ـ « البرلمان الأوروبي » ، إنما دون أن يؤدي ذلك الى ضعف الشعور بالقومية ، دون أدنى شك ، كما يرى روبنسون ، بل العكس على اعتبار ان تخطيه يقترن بالمصلحة كما أشرنا الى ذلك ، ولا يتناقض مع بقائه ، الذي يبقى المحك المصلحي والمنطقي لأي تخطٍ له . فهذا الشعور لا يزال يفعل فعله ، حتى في البلدان التي أوجدت الأنموذج الحضاري الجديد لتآخي القوميات ، عنينا النظام السوفيتي الجديد للدولة الاشتراكية ، وقد استشهد بذلك روبنسون نفسه .

إنما هذا يتعلق ، على ما يبدو لنا ، بالبروليتاريا ، لأن البورجوازية ، وخصوصاً الكبيرة منها ، كما سبق ورأينا بدأت بالكوسموبوليتية واستمرت بالمواطنية العالمية ، لخدمة كل من هاتين المؤسستين ـ الكوسموبوليتية والمواطنية العالمية ـ مصالحها الاقتصادية . وهي تستمر في طريقها ، بحيث يبدو أنها انتهت الى التخلي عن الأمة والوطن والوطنية . وبهذا الصدد يقول جورج غونيو : « ان الاتحاد والتآخي بين الأمم » جملة على أفواه كل الأحزاب اليوم ، وخصوصاً انصار التبادل الحر . في الواقع هناك دون شك نوع من التآخي بين الطبقات البورجوازية لمختلف الأمم . وهذا هو تآخي المضطهِدين للمضطهَدين والمستثمرين للمستثمرين . وكما أن الطبقة البورجوازية لهذا البلد أو ذاك تكون متحدة ومتآخية فيما بينها ضد البروليتاريين في هذا البلد أو ذاك ، بالرغم من التنافس والتصارع فيما بين أفراد هذه البورجوازية ، كذلك فإن بُورجوازيي كل البلدان مترابطون بالتآخي ومتحدون ضد البروليتاريين في كل البلدان ، بالرغم من الصراع والعراك المتبادل فيما بينهم في السوق العالمية[٣٢] .

والمحصلة السياسية لما ذكرنا ، في التركيب الفوقي ، تكون بالطبع الازدواجية والتناقض في مضمون الأمة البورجوازية (الكوسموبوليتية والأممية البروليتارية) والوصول ، كما هو الحال لدى الكثيرين اليوم ، الى درجة رفض فكرة الأمة والوطن والوطنية نفسها والأخذ بفكرة المواطنية العالمية ، لأنها تؤمن مصالح البورجوازية في مختلف البلدان ، بالرغم من التناقض فيما بين أفرادها ، حسب البلدان التي ينتمون اليها . وبالرغم من ذلك فهذا الجديد يفضلونه وتفضله البورجوازية بمجموعها لأنه أسلم لها عاقبة ـ من رؤياها الطبقية بالطبع ـ في صراعها مع الشيوعية . ولذلك نرى الكاتب الكبير فرانسوا مورياك يقول ، على أثر الاستسلام في ميونيخ « فقط الطبقة العاملة بجماهيرها

---

(٣٢) من خطاب لماركس في تشرين الثاني سنة ١٨٤٧ القاه في الاجتماع المكرّس لذكرى الانتفاضة البولونية عام ١٨٣٠ نقلاً عن Georges Gognot, Réalité de la Nation, p. 13, Ed. Sociales, Paris 1950

بقيت أمينة للأمة المهانة »(٣٣) .

وكل ما ذكرنا يذكرنا بالجيوبوليتكا ، وبالتالي فلنا عودة اليه واستكمال في الفصل العاشر المتعلق بها .

أما دول العالم الثالث فهي تسير على هذه الخطى ـ تخطي الأطر القومية ـ وغير صحيح الادعاء من قبل بعض المفكرين الغربيين ، أمثال روبنسون ، الآنف الذكر ، إنها لم تبلغ هذا المستوى من الشعور الواسع بالقومية أو المواطنية العالمية أو الاقليمية . فأولاً هي بحاجة الى نسبية هذا الشعور وإبقائه قوياً في هذه المرحلة التاريخية في حدود الدولة القومية ، التي هي في مرحلة التشكيل لدى البعض (في افريقيا مثلاً) ، مع الاشارة والإنصاف الى أنها تتعدى الحدود القومية بتماسكها المصلحي مع الدول الأخرى في حركة التحرر الوطني الاقليمية (العربية ، الافريقية ، الاسيوية ، الاميركية اللاتينية) ، وحتى العالمية . والقاعدة الاقتصادية واضحة أيضاً كل الوضوح ولا مندوحة عنها للتصنيع ، المخرج الوحيد لهذه البلدان من التخلف الإقتصادي والفقر وسوء التغذية ، الذي يعل أجسام البعض منها والجوع الذي ينهش أجسام البعض الآخر ، وهي الأسواق المشتركة والوحدات الاقتصادية والمشاريع الصناعية وحتى الزراعية المشتركة .

كما لا بد من الاشارة ولو السريعة ولأجل استكمال لوحة تخطي الشعور القومي الضيق الى شعور ما بعد الحدود والمرتبط مع الغير ، لا بد من الاشارة الى أن فكرة المواطنية العالمية التي وضعناها في إطارها الصحيح الأقرب الى السلطة الدولية النسبية وحتى ذات الصفة الاقليمية ، هذه الفكرة أسبق عليها فكرة الأممية ، التي أشرنا اليها كنقيض للكوسموبوليتية ، والتي لم يشر اليها روبنسون لهذا السبب بالضبط ، على ما يبدو لنا ، والتي تولدت كردة فعل لتماسك الانظمة الرأسمالية فيما بينها ، داعية الى تآخي الشعوب الشغيلة المستغلة من قبل رأسماليي مختلف البلدان والقوميات الذين يتحالفون مصلحياً لاستغلال شعوب بعضهم البعض . كما لا بد من الاشارة الى أن الدعوة الى الأممية لا تؤدي الى إضعاف الشعور القومي بل العكس . خصوصاً بعد أن عرفنا المضمون المزدوج المتناقض للأمة ، بالاستناد الى القاعدة الاقتصادية ، حيث مقابل الكوسموبوليتية الأممية البروليتارية . وهذا ما يفسر أيضاً كون الأمة والأممية عبارتين متناقضتين بالمفهوم البورجوازي انما منسجمتان غير قابلتين للانفصام بالمفهوم البروليتاري .

كما أن وضع مفهوم القومية في الإطار الوطني لحركة التحرر وفي الإطار الطبقي لعملية التاريخ يشكل دليلاً متحركاً كما قلنا عن الانسجام بين الأمة والأممية . ودليلنا التاريخي على ذلك يتجسد بالاتحاد السوفييتي ودعوة ستالين أثناء الحرب العالمية الثانية شعوب الاتحاد السوفيتي الى الدفاع عن الوطن الأم روسيا . وهذا بالإضافة الى المشاكل

(٣٣) نقلا عن Victor Leduc, Communiste et Nation , p. 29

الداخلية ذات الصفة التناقضية إنما الثانوية وليس الرئيسية ، التي تبرز أحياناً في البلدان الاشتراكية وتحل عبر العقلانية والشعور بالمصلحة الأممية والتخطيط أيضاً واليقظة الدائمة الممسكة فيما بين مختلف القوميات الاشتراكية تجاه العدو الخارجي المشترك : الرأسمالية وآلة الامبريالية الحربية .

تذييل

هذا هو واقع الحال بالنسبة للمواطنية العالمية وما انتهت اليه في أوروبا الغربية وكذلك الشرقية . فكيف بنا في العالم العربي ، نتكلم نفس اللغة ولنا نفس التاريخ والحضارة ، بالرغم من تنوعها ، ونتصارع في إطار حركة التحرر العالمية بميزاتنا العربية الخاصة ، مع الامبريالية ، من أجل التحرر ؟ كيف بنا ونحن في السعي الى التكامل الاقتصادي ، ان لم يكن تداخله ، لدرء خطر الجوع الزاحف علينا ، لم نتوصل ، بالرغم من وجود العدو المشترك ـ الصهيونية العالمية والامبريالية والجوع ، كيف بنا لم نتمكن من وضع أسس وحدة فدرالية ، أوكونفدرالية أو اتحاد أو أي شيء يحل محل التفرقة ، التي يتوسع على حسابها عدونا المباشر ـ اسرائيل جغرافياً والامبريالية اقتصادياً ، ونحن نضمر ونتفتت ولا نرى أمامنا المثال الحي للخروج الفعلي والسريع والأوحد من التخلف ودخول منعرجات التقدم القائمة على دمج عملية التحرر السياسي بالتحرر الاجتماعي المؤدي الى الاشتراكية والوحدة المنشودة ، في نموذجها الحضاري الجديد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية العربية ؟